

Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English/French/Spanish



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

التشريعات والممارسات الوطنية فيما يتصل بتعريف الفضاء الخارجي
وتعيين حدوده

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً- الردود الواردة من الدول الأعضاء في اللجنة
2 البحرين
2 بنن
2 كوبا
3 اليونان
3 المكسيك
3 الفلبين



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء في اللجنة

البحرين

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 كانون الثاني/يناير 2021]

بلغت الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء في مملكة البحرين المراحل النهائية من صياغة قانون الفضاء الوطني، الذي سيعرض على السلطات ثم يُحال بعد ذلك عبر القنوات القانونية الصحيحة. وستقدم نسخة من القانون فور نشره رسمياً.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[25 كانون الثاني/يناير 2021]

لم توضع بعد أي أحكام بشأن تعريف الفضاء الخارجي واستخدامه.

إلا أن مجال بنن الجوي واستخدام ذلك المجال الجوي يخضعان للقانون رقم 08-2013 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2013، الذي ينص على قانون الطيران المدني والتجاري لجمهورية بنن ولائحته التنفيذية، ولا سيما لوائح الطيران في بنن. وتتماشى هذه اللوائح مع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وممارساتها الموصى بها، وهي متاحة على الرابط التالي: <https://anac.bj/documentation-pour-les-usagers-de-lagence-nationale-de-laviation-civile-du-benin>.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[20 كانون الثاني/يناير 2021]

تنص المادة 11 (أ) من دستور كوبا على أن "تمارس الدولة سيادتها وولايتها القضائية على كامل الإقليم الوطني، الذي يشمل جزيرة كوبا، وجزيرة Isla de la Juventud، والجزر والجزرئات الرملية المنخفضة المتاخمة الأخرى، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي إلى الحد الذي يحدده القانون، والمجال الجوي فوقهم، وطيف الترددات الراديوية".

وتنص المادة 3 من القانون رقم 1318 المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1976 بشأن تنظيم وتخطيط ومراقبة الرحلات الجوية فوق إقليم جمهورية كوبا ومنطقة معلومات الطيران الخاصة بها على أن "الحدود الخارجية لمنطقة تحديد الدفاع الجوي هي حدود منطقة معلومات الطيران المخصصة لجمهورية كوبا، إلا في الحالات التي يتداخل فيها المجال الجوي لدولة أخرى مع تلك الحدود. وتتألف الحدود الداخلية لمنطقة تحديد الدفاع الجوي من الخط الذي يحدد المجال الجوي لجمهورية كوبا".

وتنص المادة 14 من القانون نفسه على أنه "يجوز للطائرات الأجنبية أن تحلق فوق جمهورية كوبا أو منها أو إليها باستخدام الممرات والمسارات الجوية الدولية المحددة فقط".

وتنص المادة 17 من القانون على أن "المسارات الجوية تعني المجال الجوي الذي يخضع للرقابة بين نقطتين أو أكثر من النقاط الواقعة على مسافة لا تزيد عن 180 كيلومتراً، وتُحدد بمساعدة وسائل تيسير الملاحة. ويبلغ عرض المسارات الجوية في جمهورية كوبا 18 كيلومتراً، أي 9 كيلومترات على جانبي خط الوسط. وقد يختلف عرض أي مسار جوي يمر عبر منطقة خاضعة لشروط تقييدية، ولكن لا يجوز أن يقل عن 10 كيلومترات".

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 كانون الثاني/يناير 2021]

بالنظر إلى المستوى الحالي لأنشطة الفضاء والملاحة الجوية في اليونان، ما زال يتعين وضع تشريعات وطنية لتعريف الفضاء الخارجي أو تعيين حدوده (انظر رد اليونان ذي الصلة في ورقة الاجتماعات A/AC.105/C.2/2017/CRP.16).

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[19 كانون الثاني/يناير 2021]

تود وكالة الفضاء المكسيكية أن تكرر ما ذكرته المكسيك في اجتماعات الفريق العامل والردود التي طلبها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بشأن الموضوع: وفقاً لأحكام دستور الولايات المتحدة المكسيكية (المادة 27، الفقرة الرابعة مناسبة)، فإن الفضاء الموجود فوق الإقليم الوطني، بقدر ما يسمح به القانون الدولي ووفقاً للشروط التي ينص عليها، يخص البلد. وحتى الوقت الراهن، لم تُعتمد أي أحكام ملزمة في هذا الصدد.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 كانون الثاني/يناير 2021]

تلتزم الفلبين بتعريف الفضاء الجوي حسبما ورد في المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،⁽¹⁾ أو الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي. وعدا ذلك، خلصت بعض المشاورات إلى رأي مفاده أن الفلبين لا تميز حالياً بين الفضاء الخارجي والفضاء الجوي أو تعيين حدودهما.

إلا أن هناك إشارة محتملة واردة في القواعد واللوائح التنفيذية للقانون الجمهوري رقم 10697 أو في المرفق 1 من قانون إدارة التجارة الاستراتيجية،⁽²⁾ (قائمة السلع الاستراتيجية الوطنية)، الذي تُعتبر فيه أي سلعة استراتيجية صالحة للفضاء عندما "تُصمم أو تُصنع أو تُؤهل من خلال اختبارات ناجحة، لأغراض التشغيل على ارتفاعات تزيد على 100 كيلومتر فوق سطح الأرض".

(1) النظام القانوني للبحر الإقليمي وللحيز الجوي فوق البحر الإقليمي ولقاعه وباطن أرضه

1- تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية، أو مياهها الأرخيبيلية إذا كانت دولة أرخبيلية، إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي.

2- تمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي وكذلك إلى قاعة وباطن أرضه.

3- تمارس هذه السيادة على البحر الإقليمي رهناً بمرعاة أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي.

(2) قانون منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال إدارة التجارة في السلع الاستراتيجية، وتوفير الخدمات ذات الصلة، ولأغراض أخرى.